

## الأسمة العربية

PR &amp; MEDIA

www.arabfertilizer.org  
afa@arabfertilizer.org

العلاقات العامة والإعلام

الخميس 1 يونيو 2023  
Thu, 1 June 2023

## رويترز: الأمم المتحدة تحاول إنقاذ اتفاق الحبوب باقتراح جديد

sky news عربية



## الأخبار العالمية

الاتفاق لمدة شهرين آخرين. وقال وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، "إذا بقي كل شيء على ما هو عليه، وواضح أنه سيبقى كذلك، فسيكون من الضروري المضي انطلاقاً من حقيقة أن الاتفاق لم يعد يعمل". وفي منتصف مايو، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، تمديد اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية عبر موانئ البحر الأسود لشهرين إضافيين، وذلك قبل يوم من انسحاب روسيا المحتمل من الاتفاق بسبب عراقيل قالت إنها تقف في طريق صادراتها من الحبوب والأسمدة.

الاقتراح الجديد، الذي يهدف إلى تحسين العمليات في ممر تصدير الحبوب بالبحر الأسود، لكن روسيا لم ترد بعد. وكانت روسيا قد حذرت في وقت سابق، من أن اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية عبر موانئ البحر الأسود لن يعمل بعد الآن، ما لم يتم الوفاء باتفاق الأمم المتحدة مع موسكو، لتذليل العقبات أمام صادرات الحبوب والأسمدة الروسية. وحذرت روسيا مرارا من أنها لن تجدد الاتفاق، بسبب عراقيل أمام صادراتها من الحبوب والأسمدة بفعل العقوبات الغربية، لكنها وافقت في 17 مايو الجاري على تمديد

قال مصدر مقرب من محادثات اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، الأربعاء، إن الأمم المتحدة اقترحت أن تبدأ كييف وموسكو وأنقرة، التحضير لنقل الأسمدة الروسية عبر أوكرانيا، فيما تحاول المنظمة إنقاذ الاتفاق. وأضاف المصدر، أن الأمم المتحدة تريد إجراء محادثات بخصوص توسيع اتفاق البحر الأسود، الذي أبرم في يوليو الماضي، حتى يشمل المزيد من الموانئ الأوكرانية وشحنات أخرى، وذلك بالتزامن مع بدء ذلك العمل التحضيري. وتابع المصدر قائلاً، إن أوكرانيا وتركيا، وافقتا على

## أسعار المواد الغذائية سترتفع خلال 2023 و2024



### اخبار العالمية

الدولية في إدارة موضوع الغذاء وخصوصا تجارة واستيراد الغذاء، والمؤشر يشمل السلال الغذائية من حبوب وألبان ولحوم وزيتون. وسلطة الحبوب تحديداً هي الأهم وهي التي يشار لها دائما في وسائل الإعلام بارتفاع الأسعار وتتكون من مجموعة من الحبوب منها الذرة الرفيعة والشعير والقمح والأرز القصير. فحين نعطي متوسط أسعار الحبوب للمؤشر فإننا نعطي الحبوب مجتمعة «الذرة، الأرز، الشعير، القمح». ولنوضح أكثر نقول إذا كانت هناك وفرة في سلعة معينة مثل الذرة فإن هذا قد يساهم في تخفيض سعر السلعة الغذائية، وليس بالضرورة خفض سعر القمح الموجود بالسلعة والذي يعد سلعة أساسية في التجارة العالمية وفي حاجة الغذاء الأساسية. وقد لاحظنا في بعض الأشهر أن هناك ارتفاعا في سعر القمح مع أن المؤشر العام يشير إلى انخفاض الأسعار والإعلام كذلك يتحدث عن

على الشراء إذ يجب أن يكون الغذاء في متناول الجميع خصوصا أصحاب الدخل المحدود وهنا تدخل منظومات الدول لدعم السلع الأساسية حتى يصبح الغذاء في متناول الناس، أما الشق الرابع المهم جدا وهو مناسبة الغذاء للظروف الثقافية والطبيعية والصحية التي يتطلبها الغذاء الصحي فكون الغذاء متوفرا وغير صحي أمر يهدد بالجوع لأننا في مؤشرات القياس في «الفاو» نقيس كل هذه المتغيرات. وعندما نقول للدولة إن 50% من السكان مهددون بالجوع رغم أنه قد يكون هناك غذاء كثير متوفر في هذه الدول، وتستغرب الدولة وتتساءل لماذا أسماؤنا في قائمة المهددين بالجوع، وذلك لأن الغذاء المتوفر غير صحي أو غير متاح للناس أو غير مقبول في سعره. أما عن الشق الخاص بالأسعار فإن «الفاو» تصدر مؤشرا يسمى «مؤشر الفاو لأسعار الغذاء» وهو يعلن نهاية كل شهر وهذا المؤشر تستند إليه الدول والمؤسسات

موضوع أسعار الغذاء معقد وشائك وله أبعاد كثيرة ويحتاج إلى تفصيل لفهمه، فهناك أربعة عناصر هي أعمدة لتحقيق استدامة الأمن الغذائي بأي دولة، أولها وفرة الغذاء التي قد تكون بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد لأن التجارة الآن أصبحت ذراعا من أذرع تحقيق الأمن الغذائي وذلك يتطلب تعاوننا مع الدول المنتجة للغذاء لأنه لا يمكن لأي دولة حاليا إنتاج كل سلال الغذاء المطلوبة محليا خصوصا في منطقتنا العربية ذات الطبيعة الجافة والموارد المائية المحدودة. وحين نتكلم عن الاكتفاء الذاتي فإن المراد تحقيق الحد الأدنى الذي قد يصل في أفضل الأحوال إلى 50% من احتياجاتنا. أما العنصر الثاني المطلوب لتحقيق الأمن الغذائي فهو إمكانية الوصول إلى الغذاء، فالغذاء قد يكون متوفرا في مخازن رئيسية لكنه غير متاح في شبكات التوزيع الداخلية أو في الأسواق أو شبكات النقل أو بعض الأماكن النائية، ثالث العناصر هو القدرة

انخفاض مستمر في الأسعار.

أما الجانب الآخر الذي ينبغي وضعه في الاعتبار فهو الأزمات التي يمر بالعالم والتي تؤثر على نحو مباشر في الغذاء أكثر من ذي قبل وقد عايشنا مؤخراً أزمته متواليته كان لهما أثر كبير جداً على أسعار الغذاء؛ الأزمة الأولى هي جائحة «كورونا» التي أدت لقطع سلاسل الإمداد، وحتى بعد الوصول لمرحلة التعافي زادت متطلبات التعقيم في عملية شحن الغذاء مما زاد في أسعار الشحن والنقل والتخزين وكلفة التأمين مما أدى أيضاً إلى ارتفاع الأسعار في مرحلة التعافي وبعد ذلك ظهرت أزمة البحر الأسود أو الحرب الروسية الأوكرانية وأثرت كذلك على الأسعار لأن روسيا وأوكرانيا تمدان العالم بحوالي ٣٠٪ من حاجة العالم من الحبوب وأكثر من ٨٠٪ من حاجة العالم من الزيوت، أما على المستوى العربي فتصل نسبة الاعتماد على واردات الحبوب الروسية والأوكرانية إلى ٧٠٪ وبعض الدول قد يصل الاعتماد فيها إلى ٩٠٪. وبالتالي كان تأثير هذه الأزمة على العالم كبيراً وعلى العالم العربي أكبر خاصة وأنها تأتي في ظل عدم استعداد الدول وعدم قدرتها على الصمود في مواجهة هذه الصدمات.

كانت هناك توقعات بتراجع أسعار الغذاء هذا العام، فما مدى تحقق هذا الأمر؟

- سجل مؤشر «الفاو» أعلى ارتفاع لأسعار الغذاء على الإطلاق في مارس ٢٠٢٢ وذلك منذ إطلاق المؤشر، بل حتى في الأزمة الاقتصادية الكبرى في ٢٠٠٨ لم يصل المؤشر إلى هذا الارتفاع.

وبعد هذا الارتفاع الكبير أخذ المؤشر في

التراجع بشكل طفيف ولم نصل بعد إلى نصف معدلات السنوات السابقة، فنحن نتكلم على زيادة تعدت ٣٠٪ وانخفاضات بمعدل ١٪ إلى ١,٥٪ شهرياً وهذا يعطي مؤشراً في السنوات الأخيرة باهتمام الدول بموضع الأمن الغذائي وأنه ضمن أولوياتها الإستراتيجية.

هل نتوقع أن نشهد العام الحالي تراجعاً ملموساً في الأسعار؟

- مسألة الأمن الغذائي وأسعار الغذاء ليست مرتبطة فقط بالغذاء وتوفره فهي مرتبطة أيضاً بحاجة الدول وزيادة عدد السكان والوضع الاقتصادي وهو العنصر الأهم فنحن نشهد انخفاضاً بسيطاً في أسعار الغذاء مع تسارع كبير جداً في زيادة أسعار الفائدة التي هي تتحرك أساساً بسبب زيادة سعر الفائدة على الدولار من البنك المركزي الأمريكي، وبالتالي فأي دولة ترصد عملتها مقابل الدولار ستتأثر بهذه الزيادة. ولدينا أكثر من ٢٠ دولة في إفريقيا الآن تدخل في مرحلة اقتصادية صعبة جداً.

والدول التي لديها موازنات محددة سنوياً لشراء كميات محددة من الغذاء لن تستطيع زيادة موازنتها وبالتالي ستضطر لشراء كميات أقل وهذا قد يفسر الانخفاض الطفيف في أسعار الغذاء لأن الطلب سيقبل بشكل اضطراري وليس لأن السوق متشبع بل لأن الدول ليس لديه القدرة على شراء الغذاء.

هل سيؤثر تراجع تكلفة الشحن الأسعار؟

- أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت السلة الغذائية تتراجع هي كميات الذرة المنتجة من أمريكا اللاتينية خصوصاً الأرجنتين والبرازيل فقد كان هناك جزء

كبير من الذرة يستخدم كعلف حيواني، ومع حدوث الأزمة الغذائية في البحر الأسود كان هناك طلب كبير على السوق العالمي فأثروا التصدير عوضاً عن ترك المنتجات للسوق المحلية فازدياد كمية الذرة في السوق أدى إلى تراجع الأسعار كون الذرة مكوناً أساسياً للدول صاحبة الإنتاج الحيواني. أما فيما يتعلق بمنتجات اللحوم فموضوع الأسعار ليس مرتبطاً فقط بأسعار الغذاء وسلاسل الإمداد سواء كان الشحن أو التأمينات ولكنه مرتبط أيضاً بالعوامل الأخرى الاقتصادية.

لماذا لا يتلمس الجمهور تغير الأسعار؟

- هناك جزء مهم وفني وهو سبب عدم ملاحظة الناس لتغيير أسعار الغذاء، وهو من أخطر المؤشرات، والمستهلكون لا يلاحظون الجانب المتعلق بالأسمدة فهناك ثلاثة أنواع من الأسمدة الضرورية للزراعة السماد النيتروجين والفوسفاتي وسماد البوتاسيم وأهمها النيتروجيني الذي يحسن الجزء الأخضر من النبات.

السماد النيتروجيني يعتمد في تصنيعه على الغاز وبالتالي فهو متأثر بسعر الغاز وآخر إحصائيات للفاو تؤكد على أن قرابة ٥٠٪ من الإنتاج العالمي للغذاء يعتمد على الأسمدة ودون أسمدة لن نتمكن من إنتاج نصف الكميات المنتجة حالياً والتي هي أصلاً غير كافية فالأسمدة مرتبطة بالغاز وهي مرتبطة أيضاً بالطاقة من حيث النقل والمناولة فعند ارتفاع أسعار الأسمدة أول من يلاحظ ذلك المزارع والجهات المعنية بشؤون الزراعة والمستهلك لن يلاحظ أي شيء له علاقة بسعر الأسمدة إلا بعد نهاية موسم الحصاد.

وجزاء كبير من الفاقد هو جزء أساساً غير جاهز للاستهلاك المباشر ومثال على فاقد الغذاء مثلاً قشرة البرتقال.

القشرة نفسها يجب أن تقوم عليها الصناعة لأنها قابلة للاستهلاك المباشر فهي محسوبة في الوزن الأساسي للمستهلك ويجب أن نحفز الصناعات البديلة التي يمكن أن تنتج منتجات غذائية ذات فائدة وقيمة غذائية ويجب أن نركز على الغذاء الصحي لأن غذاءنا ما زال غير صحي.

ألا ترون أن الغذاء الصحي مكلف في إنتاجه؟

- الغذاء الصحي غير المكلف فيمكن تحقيق ذلك ببعض الاختيارات التقنية ولا ننسى أن تكلفة الغذاء غير الصحي كبيرة جداً، وللعلم فالمؤشر الثاني للتنمية المستدامة للقضاء على الجوع الذي تقيسه منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة يشتركان في قياس عدد مرضى السمنة والسكر والتقزم ومرضى الضغط وتأخذ هذه المؤشرات كلها من قطاع الصحة وهي مؤشر خطير لسوء حالة الغذاء وحين نتكلم عن الوفرة نتكلم على صحة الغذاء، فالغذاء يجب يكون متزناً وصحياً حتى نقتل المضار الجانبية التي أصلاً لها تبعات اقتصادية سواء كانت مالية مباشرة في الإنفاق على قطاع الصحة أو في خسارة القوى العاملة نتيجة هذه الأمراض.

هناك شعوب لا تجد لقمة عيش ونحن نطالبهم بتناول طعام صحي؟

- في أولوية الشعوب المدومة يكون التركيز حتى على الكربوهيدرات والسكريات لتوفير الطاقة خصوصاً

على اقتصاديات العالم ويجب أن تؤخذ في الاعتبار المؤشرات الاقتصادية القادمة والتي تشير إلى هذا الركود بوضوح وتشير إلى أن الدول يجب أن تسارع في تحقيق الأمن الغذائي لأن الركود سيؤثر في القدرات الإنتاجية والاستهلاكية والقدرة على الشراء.

والعديد من الدول بدأت تأخذ في سياسات الإنذار المبكر للمحافظة على الأمن الغذائي بزيادة القدرة التخزينية والتوزيع الداخلي والاعتماد على التجارة من خلال اتفاقيات تجارة حرة وأيضاً تنوع المصادر إذ يجب الاعتماد على عدة مصادر لأن العالم أصبح غير مأمون الجانب بسبب الأزمات.

كذلك اتجهت الدول لزيادة القدرة التخزينية الداخلية لأكثر من ثلاثة أشهر المعمول به حالياً وأصبحت تستهدف الوصول لستة وتسعة أشهر بل وعام بحيث يعطي ذلك للدولة مجالاً لتوفير الغذاء محلياً حال الأزمات والتغيرات العالمية في أسعار الغذاء والحد من التأثير المباشر والحصول على الوقت الكافي لرسم السياسات والبحث عن المصادر البديلة.

ولا يمكن في ظل ما نشهده الاستمرار في إنتاج الغذاء بالطرق التقليدية الحالية بل لا بد من استخدام التكنولوجيا في تعظيم الإنتاج المحلي ولدى دول الخليج نماذج ناجحة جداً في هذا الجانب سواء كانت عبر الزراعة العمودية والمائية وغيرها من الوسائل.

ويبقى لدينا ما يعرف بثقافة الاستهلاك لأننا مع هذه العوامل كلها ما زال لدينا على المستوى العربي ٣٠ إلى ٤٠٪ فاقد في الغذاء يرمى في القمامة بشكل يومي.

ولكون بعض الدول قادرة مادياً تتدخل بمنظومة الدعم للمحافظة على السعر إلا أن ذلك سيتقل كاهل الموازنة وبالتالي لن نستطيع أن تستمر لفترة طويلة في الدعم وستعود الأسعار إلى الارتفاع.

وهنا يأتي تساؤل لماذا الارتفاعات دائماً مفاجئة في أسعار الغذاء؟

- تبقى الارتفاعات عادة في مواسم الإنتاج لأنه يتم حساب تكلفة الإنتاج من مياه وأسمدة وعمالة ونقل وكلها تنعكس على سعر الغذاء النهائي فكل موسم له سعر ومتغيرات وينبغي الانتباه إلى أن السماد معتمد على الطاقة والطاقة لها مواسم. فنحن نعلم أن استهلاك الطاقة في أوروبا كبير بالشتاء وبالتالي فإن زيادة أسعار الغاز سننعكس على أسعار الأسمدة.

وقد حدث أمر جدير بالذكر في ما يتعلق بالأسمدة فأوروبا مع بعض الدول تنتج أكثر من ٣٠٪ من أسمدة العالم مجمعة وروسيا تنتج وحدها قرابة ٣٠٪ من حاجة السوق العالمي وكان عدد من الدول الأوروبية تصدر الأسمدة التي تنتج باستخدام الغاز الآتي من روسيا ومع قلة ضخ الغاز من روسيا تم إيقاف أغلب الوحدات التي تنتج السماد في أوروبا وتحولت الدول الأوروبية من مصدرة للأسمدة إلى مستوردة ويتوقع خلال ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ ارتفاع الطلب على الأسمدة من السوق العربية والسوق الأوروبية ومع زيادة الطلب على الأسمدة سيكون هناك ارتفاع في أسعار الأسمدة مما سيكون له أيضاً أثر على زيادة أسعار الغذاء.

هل الأسعار لن تعود إلى ما كانت عليه؟ ربما تأخذ الأسعار منحى الارتفاع في ظل ركود عالمي متوقع بنهاية ٢٠٢٣ ومطلع ٢٠٢٤ وهذا سيكون له آثار كبيرة سلبية

نموذجاً يستفاد منه، والدعم سوف يبقى لأهميته وهو موجود كذلك في المجتمعات المتقدمة مثل أمريكا حتى إن أوروبا تدعم الزراعة بشكل كبير جداً.

ولكن يجب وضع إطار قانوني وتحديد مداخل الدعم ورفع الدعم عن كل السلع له سلبياته وحسناته لأن هناك قطاعاً خاصاً خارج دائرة المنظومة الحكومية وبالتالي قد يتأثر وأيضاً قد يرفع الأسعار بشكل تدريجي.

والدعم نوعان ما يعرف بالدعم المباشر وهو قيمة مالية ترصد في دعم الفرد داخل المجتمع والنوع الثاني دعم المنتج النهائي عند الاستهلاك وهو ما يعرف بدعم المستهلك وهذا الذي دأبت عليه العديد من الدول منذ زمن بعيد وله سلبيات تفوق إيجابياته فهو يؤثر في الاستهلاك وعلى الفاقد واستيراد المواد الأساسية لصناعة المنتجات سيستمر في الزيادة ونحن نتكلم على دعم مداخل الزراعة التي قد تصل إلى التوازن بين نوعي الدعم فالدعم سيكون محدوداً وفي تكلفة الإنتاج أو المدخلات بما فيها الأسمدة وإمدادات المياه والأرض ومنظومة الدعم هذه ستزيد القدرة الإنتاجية كما أن دعم الإنتاج يمكن السيطرة عليه فهو رغم أنه محصور في فئة المزارعين إلا أن فائدته كبيرة فهو يتعدى الأشخاص إلى القطاعات.

وينبغي أن نلاحظ أن المنظمات الدولية حين تتكلم عن دعم الطاقة لما له من علاقة بزيادة الانبعاثات في الدول الغربية والأوروبية أصبح الدعم كله على الإنتاج في المدخلات.

كيف تقيمون تجربة البحرين بالأمن الغذائي؟

بعض الموارد المائية التي يمكن معالجتها لاحقاً. صحيح أننا لن نصل إلى الاكتفاء بنسبة ١٠٠٪ ولكن الدول تطمح في زيادة السعة التخزينية والإنتاج المحلي لأن سعة التخزين تعطي مساحة من الوقت للتعامل مع الصدمات وأيضاً تعطيك جزءاً للسيادة.

ما نسبة الاكتفاء التي ينبغي أن نصل لها وهل هناك مؤشرات على تحقيق الاكتفاء؟

- إذا وصلنا إلى نسبة ٥٠٪ فنحن في جزء من الأمان الذي يمكننا من التعامل مع الظروف المتغيرة وبالإمكان استخدام التقنية المتاحة لتحقيق هذا الأمر، ولا ننسى أن هناك بدائل مثل الاستثمار في الزراعة الخارجية. وهذا الاستثمار يجب أن يبدأ بالاستثمار في استقرار هذه الدول الشقيقة والقريبة فكلما كان الغذاء أقرب كان أكثر أماناً. فالاستثمار في وضع الاستقرار السياسي والأمني داخل هذه الدول والتعامل مع المنظومة في المنطقة والإقليم لدعم هذا الاستقرار مهم جداً وهذا لا ينطلق من النخوة العربية والأخوة بل هو حاجة ملحة لتحقيق الأمن الغذائي وهذا ما حصل تحديداً في أوروبا فقد اتحدت كل الدول من أجل أمنها وسلامتها ولضمان استمرار التنمية والاستقرار وأعتقد أن هناك تفهماً كبيراً جداً من الدول لهذا الأمر فإذا تطرقنا لسوريا نجدها كانت تصدر القمح وكذلك السودان، وهاتان الدولتان يمكن أن تمدا العالم العربي بكامل احتياجاته.

تطرقتم للحاجة إلى الدعم رغم أن صندوق النقد دائماً ما يدعو لوقف الدعم.

- الدول العربية أكثر الدول دعماً للغذاء الأساسي وهناك تجارب ناجحة في بعض دول الخليج والدول الأخرى أصبحت

الناس الذين دخلوا في مراحل متقدمة من الجوع، لكننا نتكلم عن الاستهلاك النمطي في متوسط الحال لدى أغلب الناس.

ملف الأمن الغذائي أخذ حيزاً كبيراً م طوال سنوات وأعيد طرحه فما سبب عدم حللته؟

- أزمة «كورونا» والحرب الروسية الأوكرانية كانت جرس إنذار لإيقاظ كل الدول وخصوصاً العربية منها لإعادة النظر في ملف الأمن الغذائي وللعلم فإن إجمالي الإنتاج العربي مجتمعا يتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ وهذه النسب تتفاوت بين الدول بل هناك من يعتمد على الاستيراد بنسبة ٩٠٪.

وينبغي الانتباه إلى أن جزءاً من الأزمة صنعها المجتمع بالعمولة، واعتبار العالم قرية واحدة والاعتماد على التجارة الدولية، ودائماً أقول إذا كان هناك خطر حصل خلال الأزمة الأوكرانية الروسية فهو فقدان الثقة بمنظومة التجارة العالمية لأن كل الدول كانت تعتمد طوال السنوات الماضية على التجارة العالمية في توفير الغذاء عوضاً عن تحمل كلفة الإنتاج التي قد تكون باهظة لاسيما مع قلة الموارد المائية والأرض غير الصالحة للزراعة. وهو ما جعلنا في كثير من الدول ومنها دول الخليج العربي يصل اعتمادنا على الاستيراد بنسب ٧٠ و٨٠ و٩٠٪.

والآن جرس الإنذار دعا كل الدول للتوجه للاكتفاء الذاتي ولو نسبياً لأن الاكتفاء الذاتي كان ينظر له على أنه على حساب الموارد الطبيعية التي هي غير موجودة أساساً وكان الاتجاه إلى الاستيراد عوضاً عن الإنتاج المحلي، فالإكتفاء الذاتي أصبح هاجساً ولو على حساب

وتطرق إلى وجود فاقد غذاء يومي يرمى في القمامة تصل نسبته إلى ٤٠٪ على المستوى العربي نتيجة ثقافة الاستهلاك، داعياً إلى وضع الحلول لتقليل نسبة الهدر.

وعن التجربة البحرينية في الأمن الغذائي قال: «إن البحرين حولت التحديات إلى فرص وحققت نجاحاً يحتذى في تجربة الاستزراع السمكي إلا أن أمامها تحديين أساسيين، الأول: عدم وفرة المياه، والثاني: تداخل مياه البحر على الأراضي الزراعية والمياه الجوفية». معتبراً أن استخدام التكنولوجيا سيساهم في التعامل مع التحديات. وفي ما يلي نص الحوار..

المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا بمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو»، ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة زيادة الطلب على الأسمدة خلال العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ وحدوث ركود عالمي.

وقال: «إن المؤشرات الاقتصادية تؤكد إلى أن الدول يجب أن تسارع في تحقيق الأمن الغذائي لأن الركود الاقتصادي سيؤثر في القدرة الإنتاجية وقدرة الاستهلاك وقدرة الشراء».

وأضاف في حوار مع «الوطن» أن أزمته «كورونا» والحرب الروسية الأوكرانية كانتا جرس إنذار للمنطقة لإعادة النظر في ملف الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي بالإنتاج المحلي وزيادة السعة التخزينية للتعامل مع الصدمات.

- البحرين أحد النماذج وهناك العديد من النجاحات في المنطقة فهناك دول استطاعت تحويل التحديات إلى فرص وأحدها مملكة البحرين التي حققت نجاحاً في الاستزراع السمكي والذي يمكن أن تكون تجربتها نموذجاً يحتذى للعديد من الدول التي تطمح لاستكشاف الاستزراع السمكي.

أما في مجال الزراعة فيبقى أمام البحرين تحديان أساسيان هما عدم وفرة المياه ويمكن توفيرها من خلال الموارد المتاحة سواء عبر التحلية وتحدي الأرض المتمثل في تداخل مياه البحر على الأراضي الزراعية والمياه الجوفية. وهذه التحديات تتطلب استخدام التقنية فهناك فرصة كبيرة جداً للاستثمار في موضع الزراعة العمودية والمائية التي تمكن الدولة من الإنتاج بشكل فعال. إيهاب أحمد توقع عبدالحكيم الواعر المدير العام

### الأمم المتحدة تحذّر من التغيرات المتسارعة في الغلاف الجليدي العالمي



#### الإخبار العالمية

المرتبطة بالماء والأمن المائي والاقتصادات والنظم البيئية". ويجتمع أبرز خبراء الأرصاد الجوية في العالم منذ ٢٢ مايو حتى الثاني من يونيو في المدينة السويسرية لانتخاب الأمين العام الجديد للمنظمة ومناقشة العديد من الموضوعات، بما في ذلك آثار الاحترار المناخي على الغلاف الجليدي، والذي يشمل الجليد البحري والأنهار الجليدية والجليد القطبي. ويدعو القرار المعتمد إلى تنسيق أفضل لعمليات الرصد والتوقعات الجوية، فضلاً عن تبادل البيانات والبحوث. ومن جانبها، ستكتف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أنشطتها بشأن هذا الموضوع. وأشار الأمين العام للمنظمة فين بيتيري تالاس، في بيان إلى أن "مسألة الغلاف الجليدي ليست فقط موضوعاً ساخناً بالنسبة

للمنطقة القطبية الشمالية والقارة القطبية الجنوبية، إنها أيضاً مشكلة عالمية". وخلال المناقشات، أعرب مندوبون من جميع أنحاء العالم، من الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي إلى إفريقيا، ومن روسيا إلى كندا، عن قلقهم إزاء التغيرات السريعة، والدائمة في بعض الحالات، في الغلاف الجليدي، كما أشارت نوليس. وأضافت نوليس: "نحن بحاجة إلى مزيد من المراقبة لرصد حجم التغيير وسرعته.. ونحن بحاجة حقا إلى التفكير بجدية في إدارة الموارد المائية". وأشارت كمثل إلى أن أكثر من مليار شخص يعتمدون على المياه التي تأتي من نوبان الجليد والأنهار الجليدية: وعندما تختفي الأنهار الجليدية، "فكروا في ما سيحدث لأمن إمدادات المياه لهؤلاء الناس"، وفق تعبيرها.

دعت الأمم المتحدة إلى تنسيق دولي عاجل للتصدي لتبعات تغير المناخ على صعيد تقلص الجليد البحري، ونوبان الأنهار الجليدية، والتغيرات السريعة والدائمة أحيانا في الغلاف الجليدي. وبتجمع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التي تجتمع حاليا في جنيف، وافقت المنظمة على قرار يجعل دراسة التعديلات في الغلاف الجليدي، وهو السطح الذي تكون فيه المياه في حالة جليدية، "إحدى أولوياتها الرئيسية"، وفق ما أعلنت الناطقة باسم الوكالة الأممية كلير نوليس للصحفيين. وأوضحت أن هذا القرار اتخذ "في ضوء الآثار المتزايدة لتقلص الجليد البحري، ونوبان الأنهار الجليدية، والغطاء الجليدي، والترربة الصقيعية والثلوج على ارتفاع مستوى سطح البحر، والمخاطر



### الجزائر

و بعد سنوات من النشاط المكثف وخدمة الفلاحين في مختلف أنحاء الوطن، تم دمج مصنعي عناية ووهران وبعث المجمع الصناعي للأسمدة والمواد فيطو-صحية "أسمدال" في الفاتح سبتمبر ١٩٨٤، على إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك.

و من بين أهم هذه التحديات التي واجهت مهندسي وإطارات مجمع "أسمدال" آنذاك تلك المتعلقة بتوفير قطع الغيار، "حيث اعتمدنا على حلول مبتكرة، باعتبار أن عملية استيرادها كانت معقدة وتأخذ وقتاً"، يضيف السيد العياشي.

و بالنظر للخبرة الكبيرة التي يتمتع بها المهندسون المتقاعدون "ما تزال وحدات الإنتاج تستنجد بهم إلى غاية الآن"، يؤكد

و يتذكر المهندس السابق في مركب الأسمدة الفوسفاتية بعناية (فرتيال حالياً)، عبد المالك العياشي، تلك المرحلة جيداً، باعتباره من بين المهندسين الأوائل الذين رفعوا التحدي لإنجاح مشاريع إنتاج الأسمدة في الجزائر، حيث استفاد رفقة طلبة آخرين، أواخر سبعينيات القرن الماضي، من منحة للدراسة في بريطانيا ضمن استراتيجية الجزائر لتوفير يد عاملة مؤهلة تكون قادرة على تسيير مختلف المصانع.

ساهم المجمع الصناعي للأسمدة و المواد الفيطو- صحية "أسمدال"، منذ عدة عقود، في تطوير قطاع الفلاحة بالجزائر بفضل إنتاج مختلف أنواع الأسمدة، وهو اليوم في طريقه لتحقيق قفزة كمية و نوعية في الإنتاج بفضل الاستثمارات الهامة التي أطلقها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

فمنذ استرجاع السيادة الوطنية، وضعت الجزائر سياسات محكمة لضمان استغلال خيراتها والشروع في تطوير صناعاتها، خصوصاً بعد تأميم المناجم سنة ١٩٦٦ والمحروقات سنة ١٩٧١، حيث بعثت عدة مشاريع لإنجاز مصانع كبرى في عدة مجالات، كان من بينها مركب الأسمدة الأزوتية بوهران الذي دخل حيز الخدمة سنة ١٩٧٠، وتبعه مركب الأسمدة الفوسفاتية بعناية سنة ١٩٧٢، و اللذان كانا رافدين هامين للفلاحة.

هذا المهندس الذي يتمنى رؤية برامج تكوين عالية المستوى، لتوفير جيل جديد من اليد العاملة المؤهلة القادرة على حمل المشعل”.

و خلال سنة ٢٠١٢، أصبح لأسمدال ثلاث شركات فرعية وأربع مساهمات متخصصة في إنتاج وتسويق وتطوير الأسمدة والمغذيات ومنتجات الصحة النباتية، وكذا في مجالات الصيانة الصناعية والتكوين والحراسة والمرافقة الأمنية.

و لأن النوعية تلعب دورا هاما في تطوير قطاع الفلاحة، دعم المجمع هيكله بمختبرين لتحليل المواد الخام والأسمدة والتربة ومياه الري في البويرة وبسكرة، كما أنه يتوفر على وحدتين لصياغة المواد الفيطو-صحية في شكلها السائل والمسحوق، تقعان بالبليدة والجزائر العاصمة ووحدتان لصياغة منتجات الأيروسول في شكل رذاذ بمعسكر وباتنة.

استثمارات هامة منذ ٢٠٢٠

و لم تتوقف شعبة الأسمدة في الجزائر عن رفع التحديات منذ الاستقلال. فبعد الثورة الزراعية في سبعينيات القرن الماضي، ها هو القطاع اليوم يرفع تحدي المساهمة في تحقيق هدف الأمن الغذائي الذي سطره رئيس الجمهورية، السيد عبد

المجيد تبون. فممنذ سنة ٢٠٢٠، قام المجمع باستثمارات هامة لتطوير نشاطاته وتلبية حاجيات الفلاحين من الأسمدة والتوجه نحو التصدير، على غرار مشروع إنتاج مبيدات الأعشاب في شكلها الصلب والسائل الذي سينجز بمنطقة بئر لبيض ببلدية قجال ولاية سطيف.

و في خضم احتفال الجزائر بستينية الاستقلال، بعث المجمع سنة ٢٠٢٢، مشروع الفوسفات المدمج باستثمارناهن ٧ مليارات دولار، في إطار اتفاقية شراكة جزائرية-صينية، و هو مشروع ضخم يشمل تطوير واستغلال منجم الفوسفات ببلاد الهدبة بولاية تبسة والتحويل الكيميائي للفوسفات بواد الكبريت بولاية سوق أهراس وصناعة الأسمدة بحجر السود بولاية سكيكدة، وكذا المنشآت المينائية المتواجدة بميناء عنابة.

و لأن الجزائر الجديدة تركز أيضا على الأبعاد الاجتماعية لمختلف المشاريع، فإن مشروع الفوسفات المدمج سيحقق حركة كبيرة في المنطقة الشرقية من البلاد، بفضل خلق حوالي ١٢٠٠٠ منصب عمل خلال مرحلة الإنشاء و ٦٠٠٠ منصب عمل مباشر وحوالي ٢٤٠٠٠ منصب عمل غير مباشر عند التشغيل.

و يعمل المجمع أيضا، منذ أكتوبر ٢٠٢١، على مشروع إنتاج ٢٠٠ ألف طن من أغذية

المواشي والدواجن من نوع “أحادي/ثنائي كالسيوم الفوسفات” و ١٢٠ ألف طن من السماد النباتي من نوع “الثلاثي سوبر فوسفات”، بفضل الشركة الجزائرية للتغذية الحيوانية والنباتية التي أسسها “أسمدال” في إطار شراكة مع مجمع “منال”، والتي ستسمح بتأمين فوسفات جبل العنق بولاية تبسة والتقليل من فاتورة استيراد المنتجات المخصصة للأغذية الحيوانية والنباتية.

و في ماي ٢٠٢٢، استطاع المجمع أن يحصل على أغلبية الأسهم في شركة فرتيال” (٥١ بالمئة)، ما سمح له بمباشرة الاستثمارات الضرورية للحفاظ على قدرات إنتاج الشركة و على مناصب الشغل.

و خلال المؤتمر الدولي الـ ٢٩ للأسمدة، الذي نظمه الاتحاد العربي للأسمدة في فبراير الماضي، تحصلت أسمدال على العضوية في عدة هيكل في الاتحاد، و هو ما يعتبر الإنجاز الأول من نوعه من حيث تمثيل الشركات الجزائرية في هيكل الاتحاد منذ تأسيسه سنة ١٩٧٥، في ظل رئاسة مجلس إدارته من طرف الرئيس المدير العام لمجمع أسمدال، محمد الطاهر هواين، و الذي تم كذلك اختياره مؤخرا سفيرا ممثلا للقارة الإفريقية لدى الجمعية الدولية للأسمدة، لدورة ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

## مشروع بنبان للطاقة الشمسية: «السدّ العالي» الجديد بالقرب من أسوان

التنقيب الأوسط  
صحيفة العرب الأولى



### مصر

متقدماً على خريطة الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ٤ مليارات دولار، يسهم البنك الأوروبي لإعادة البناء والإعمار ومؤسسة التمويل الدولية في توفير معظمها، عبر قروض ميسرة وتسهيلات بنكية للشركات المستثمرة في المشروع.

ويؤمن المشروع نحو ٢٠ ألف فرصة عمل مؤقتة ودائمة منذ بوشر في تنفيذ سنة ٢٠١٥، وهو يقوم على الشراكة مع نحو ٤٠ شركة متخصصة في إنتاج الطاقة وفقاً للمعايير الدولية، من بينها «أكسيونا» الإسبانية و«ألكازار إنيرجي» الإماراتية و«إينيري» الإيطالية و«توتال» الفرنسية و«شينت» الصينية و«سكاتيك» النرويجية، إلى جانب عدد كبير من الشركات المصرية العاملة في قطاعي البناء والطاقة.

وتشتري «الشركة المصرية لنقل الكهرباء» حالياً قدرات تقارب نحو ١١٠٠ ميغاوات

الكهرومائية. وينصبّ التركيز على مشروع بنبان، الذي من المتوقع أن يصبح، عند اكتماله نهاية هذه السنة، أضخم مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية على وجه الأرض، ومعلماً بارزاً على درب البلاد في التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة.

يقع مشروع بنبان بالقرب من مدينة أسوان في جنوب مصر، على أرض تقارب مساحتها ٣٧ كيلومتراً مربعاً. ويضم ٣٢ محطة طاقة شمسية كهروضوئية بلغت استطاعتها الإجمالية حتى نهاية السنة الماضية ١٤٦٥ ميغاوات، وسترتفع التركيبات بنهاية هذه السنة إلى ٤٠ محطة شمسية تنتج نحو ٢٠٠٠ ميغاوات من الكهرباء، أي ما يوازي الطاقة التوليدية للسدّ العالي. ويستفيد المشروع من قانون الاستثمار الجديد الذي صدر سنة ٢٠١٧ لزيادة الاستثمارات الأجنبية من أجل دعم خطة التحول الوطنية إلى الطاقة النظيفة، وإعطاء مصر موقعا

تشهد مصر تحولات بارزة في سعيها لمعالجة أزمة الطاقة التي تواجهها منذ سنوات، وذلك من خلال زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة لتصبح نسبتها ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية المنتجة بحلول سنة ٢٠٢٢، و٤٢٪ بحلول سنة ٢٠٣٥.

وكان إجمالي القدرات المركبة لمصادر الطاقة المتجددة في البلاد حتى سنة ٢٠١٨ يبلغ نحو ٣,٧ غيغاوات، تشمل ٢,٨ غيغاوات من الطاقة الكهرومائية التي يأتي أغلبها من السد العالي، ونحو ٠,٩ غيغاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتعدّ هذه القدرات متواضعة نسبياً، إذا ما قورنت بمجمّل القدرات الكهرباء المركبة في السنة ذاتها، التي بلغت ٥٠ غيغاوات. وتتوقع الحكومة المصرية، استناداً إلى استراتيجيتها الطاقة المتكاملة والمستدامة التي تبنتها، أن يتم في سنة ٢٠٢٢ توليد ١٢٪ من الكهرباء في البلاد بالاعتماد على طاقة الرياح، و٢٪ من الطاقة الشمسية، و٦٪ من الطاقة

الصيانة المنخفضة التي تقتصر على تنظيف الألواح الكهروضوئية من الرمال، يعززان جدوى هذا المشروع. ولكن نجاح مصر في تنفيذ مشروع بنبان، ومشاريع الطاقة المتجددة عموماً، لم يكن ليتحقق من دون استكمالها الإطار التشريعي والمؤسسي الذي يجذب الاستثمارات لهذا القطاع الواعد اقتصادياً.

سياسة خفض الدعم الحكومي الموجه لقطاع الطاقة، تمهيداً لإلغائه. كما تضمن مشاريع الطاقة المتجددة استقرار تزويد البلاد بالكهرباء بموجب اتفاقيات شراء لمدة ٢٠ عاماً من محطات الرياح و٢٥ عاماً من المحطات الشمسية، بعيداً عن التقلبات الحادة التي تشهدها أسواق الوقود الأحفوري. ويرى المطورون أن مستويات الإشعاع الشمسي الاستثنائية في بنبان، وتكاليف

من مشروعات تابعة لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، يأتي معظمها من مجمع بنبان لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وذلك بسعر وسطي مقداره ٠,٣٥ جنيه مصري لكل كيلوواط/ ساعة. وقد بلغت قيمة الطاقة المتجددة التي اشترتها الشركة خلال شهر مارس (آذار) الماضي نحو ٥٥٠ مليون جنيه. ويساعد انخفاض أسعار الطاقة الشمسية الحكومة المصرية في تخفيف وطأة

65 مليون دولار استثمارات "سكاي لوجستيكس" بالمحطة  
متعددة الأغراض فى بورسعيد

MENAFN



مصر

قامت الشركة برفع الرواتب فى بداية العام الحالى بنسبة ٣٥% لمساعدة العاملين على التغلب على معدلات التضخم والتي بلغت حوالى ٤٠% مقارنة بعام ٢٠٢١ حسب تقارير البنك المركزى المصرى.

وأشار إلى أن الشركة لا تعتزم تخفيض أسعار الخدمة خلال العام الجارى ٢٠٢٣، فى ظل التضخم المستمر الذى يشهده الاقتصاد المصرى والعالمى بسبب تداعيات الحرب الروسية وارتفاع أسعار جميع الخدمات والنوالين على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

٢٥% زيادة مستهدفة بالإيرادات خلال العام الجارى  
ولفت رئيس الشركة إلى أن سكاي لوجستيكس تستهدف زيادة حجم الإيرادات بنسبة ٢٥% بنهاية العام الجارى، وتسعى لزيادة رأسمالها خلال السنوات المقبلة، حيث يقدر حاليا بنحو ١٢٠ مليون جنيه.

٣,٥ مليون طن خلال العام الجارى بزيادة ٣٠% عن المحقق بالعام الماضى ٢٠٢٢، لافتاً إلى تداول الشركة نحو ٢,٧ مليون طن من البضائع خلال ٢٠٢٢ بزيادة تتجاوز ضعف معدل التداول عام ٢٠٢١.

وكشف عن تحقيق قيام الشركة بتداول نحو ٩٠٠ ألف طن بضائع خلال الربع الأول من العام الجارى بزيادة نسبتها ٤٠% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى.

٤٥٠ مليون جنيه القيمة السوقية لأصول الشركة وخطة لزيادة رأس المال  
وقال البدرى، إن القيمة السوقية لأصول "سكاي لوجستيكس" تقدر بنحو ٤٥٠ مليون جنيه، وإن أبرز عملاء الشركة الحاليين فى المجال اللوجستى شركات "أفارج - الشركة العربية للأسمنت - مجموعة السويس للأسمنت - المصرية للأسمدة (Ferti Globe) - بترول - إيفرجرو evergrow للأسمدة.  
أضاف أن تكلفة التشغيل إرتفعت بشكل كبير وبخاصة مرتبات العاملين حيث

٧٥ مليون جنيه للتوسع بقطاع الخدمات اللوجستية العام الجارى ٢,٧ مليون طن حجم تداول بضائع سكاي لوجستيكس خلال العام الماضى، تخطط شركة سكاي لوجستيكس للموانئ البحرية خلال العام الجارى لإنشاء محطة متعددة الأغراض بميناء شرق بورسعيد بتكلفة تقديرية ٦٥ مليون دولار.

وقال المهندس عمر البدرى رئيس الشركة، إن المحطة ضمن الخطة الاستثمارية للشركة التى تنفذها بالشراكة مع مجموعة ريلانيس، بطول رصيف ٩٠٠ متر، وظهير ٣٥٠ ألف متر، ومن المستهدف أن تصل طاقة التداول بها لـ ٨ ملايين طن بضائع سنوياً. وأوضح البدرى أن الشركة تستهدف خلال ٢٠٢٣، التوسع فى قطاع النقل اللوجستى باستثمارات تقدر بنحو ٧٥ مليون جنيه، وذلك تعزيزاً للدور الكبير الذى تقدمه الشركة لجميع العملاء على مستوى قطاع الخدمات اللوجستية بجميع الموانئ البحرية. وأشار إلى أن سكاي لوجستيكس تستهدف تداول نحو

والتصدير، فضلا عن صناعة تجارة الترانزيت. وأضاف أن سكاى لوجستيكس تعمل من خلال النقل الثقيل بأنواعه المختلفة كالقلابات المفتوحة والتانكات والكساحات بالإضافة إلى نشاط الشحن والتفريغ لقطاعات الأسمنت والأسمدة من ميناء الأدبية ومعدات الرفع كالأوناش واللوادر وخدمة التخليص الجمركى التبتعد خدمة إضافية للعملاء.

وتقدم الشركة خدماتها بموانئ دمياط والدخيلة الإسكندرية والسخنة، وتقوم بأعمال الشحن والتفريغ فقط فى ميناء الأدبية بالسويس، وتسعى لإضافة مينائى السخنة وأبو قير خلال الفترة المقبلة ضمن التوسعات فى تقديم الخدمات بالموانئ البحرية.

وأشار إلى أن التوسع فى إنشاء المحطات متعددة الأغراض يساهم فى توفير العديد من مصادر الدخل الأجنبي للدولة المصرية حيث يتم استغلال هذه المحطات فى التبادل التجارى للبضائع للاستيراد

وأضاف رئيس مجلس ادارة سكاى لوجيستكس، أن الشركة تستهدف المنافسة على كافة المشروعات التى تطرحها وزارة النقل فى قطاع الموانئ والخدمات اللوجيستية.

وذكر البدرى، أن الشركة تعمل خلال الفترة الحالية الحفاظ على العملاء الحاليين للشركة، وتلبية متطلباتهم من خلال تجديد تعاقداتهم قبل انتهائها مما يعزز فرصة الشركة بالثبات والمنافسة بالسوق المصرى بين جميع الشركات الملاحية واللوجيستية.

### التجربة القطرية في الزراعة تعكس الصمود في مواجهة الأزمات



## قطر

التي تتسم بشح المياه وارتفاع درجات الحرارة والرطوبة". لقد تمكنا من الاستمرار في الإنتاج الزراعي طوال السنة وهو ما يساهم في تحقيق الاستدامة الزراعية في قطر. وأضاف : "كما اعتمدنا على الزراعة المائية أو ما يعرف بالزراعة باستخدام الأكياس البلاستيكية، وقمنا باستخدام ألياف جوز الهند كبديل للتربة، وهي تقنية ساعدتنا على التحكم في درجات الحرارة وكمية المياه المستخدمة، وكذلك ساعدتنا على تجنب الاستهلاك الزائد عن الحاجة للأسمدة، وقد مكنتنا كل هذه المقومات من الاستمرار في الإنتاج الزراعي على مدار العام وهو ما يساهم في تحقيق الاستدامة الزراعية في قطر". ناقشت الندوة الافتراضية أيضا مدى كفاءة إدارة سلاسل الإنتاج والإمداد والدور الهام الذي تلعبه لضمان تلبية

الدور الذي يلعبه التعاون الوطني من خلال المؤسسات المختلفة في تمكين الدولة من زيادة إنتاجها المحلي من السلع الغذائية. كما قدمت لمحة عامة عن مبادرات وزارة البلدية والبيئة لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ودور القطاع الخاص ونجاحه في إنتاج منتجات محلية عالية الجودة تتوافق مع معايير السلع المستوردة أو تتفوق عليها، وذلك على الرغم من الظروف البيئية الخاصة في قطر. تمثل شركة أجريكو للتطوير الزراعي إحدى شركات القطاع الخاص الرائدة في هذا المجال. وفي هذا السياق تحدث ناصر الخلف، المدير التنفيذي لشركة أجريكو أثناء الندوة الافتراضية قائلاً: "قامت أجريكو بتطوير تقنيات زراعية يمكنها الصمود أمام الظروف المناخية القاسية في قطر،

شهدت قطر على مدار العامين الماضيين نمواً هائلاً في قطاع الإنتاج الزراعي المحلي، وتستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة ٧٠٪ من إمدادات الخضراوات والفاكهة خلال العامين المقبلين. شكل الحصار الذي فرض في عام ٢٠١٧ حافزاً لتحقيق الأمن الغذائي في البلاد، ولكن ذلك كان له أثر إيجابي أيضاً في تمكين قطر من تعزيز مرونتها في مواجهة أزمة (كوفيد - ١٩) الحالية. وقد تم التركيز على تقديم الدولة في هذا المجال من قبل خبراء خلال ندوة افتراضية لمؤسسة قطر، حيث ركزت الندوة التي عقدتها حديقة القرآن النباتية على جهود الدولة لضمان تحقيق الاستدامة الزراعية والأمن الغذائي. سلطت المناقشة بعنوان "استدامة المنتج الزراعي القطري في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد" كوفيد - ١٩" الضوء على

دورتها الأولى في عام ٢٠١٩، ومن المقرر إطلاق دورتها الثانية خلال هذا العام، وتهدف إلى دعم الأبحاث التي تركز على المساعدة في تطوير أنظمة غذائية منتجة ومستدامة.

خلال الندوة الافتراضية، أوضح ممثلو القطاعين العام والخاص أن التعاون هو ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي. كما تضمنت الندوة الافتراضية رؤى ومجهودات بنك قطر للتنمية، وتناولت الدور المحوري للبحوث الزراعية في تعزيز الإمدادات الغذائية في قطر، وتبنيها للعديد من المشروعات المصممة بهدف تعزيز كفاءة النظم الزراعية في الدولة.

الصناديق البلاستيكية التي نستخدمها بعد كل عملية تسليم من خلال أجهزة خاصة.

وتابع الغيثاني: "من منظور السلامة، وهو أمر مهم بشكل خاص في الظروف الحالية، يتم تعقيم الصناديق البلاستيكية التي نستخدمها بعد كل عملية تسليم من خلال أجهزة خاصة، وذلك لضمان القضاء على أي فيروسات أو بكتيريا قد تسببها مخلفات المحاصيل".

من جهتها، سلطت سارة المالكي، مساعد مدير إدارة الأمن الغذائي بوزارة البلدية والبيئة في قطر الضوء على أهمية التعاون بين الوزارة والصندوق القطري لرعاية البحث العلمي- عضو مؤسسة قطر - لدعم الخطط الاستراتيجية القطرية للاكتفاء الذاتي من خلال مبادرة مشتركة لدعوة الأمن الغذائي، والتي تم إطلاق

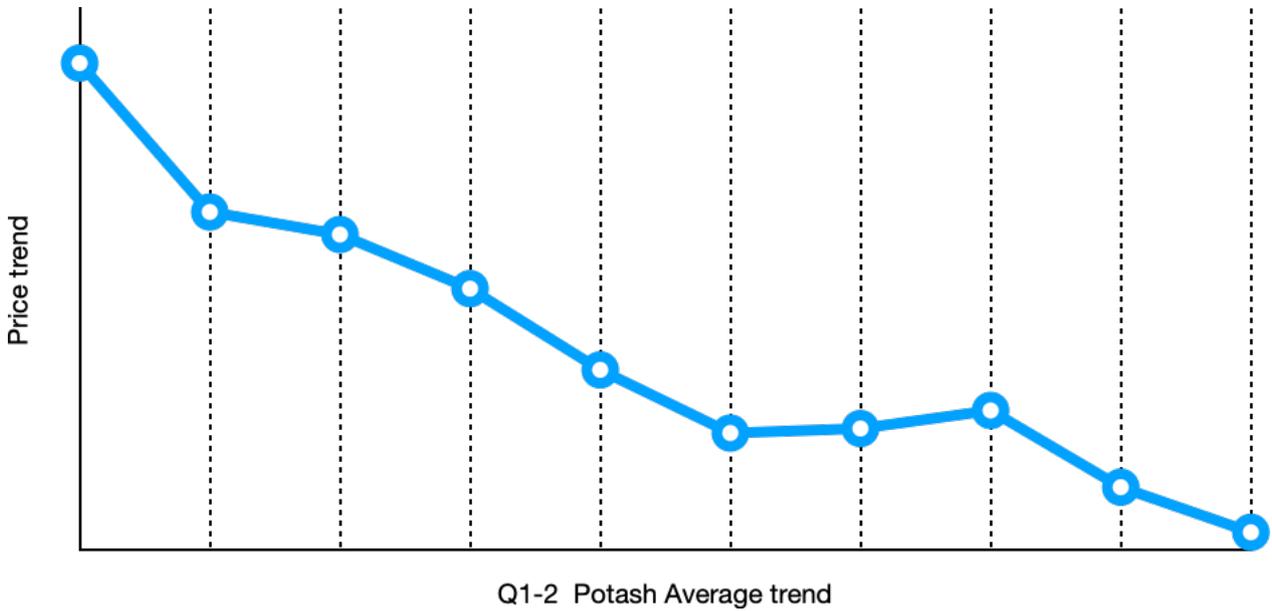
حاجة السوق المحلي وسط أزمة جائحة (كوفيد-١٩). وقال محمد علي الغيثاني، المدير العام لشركة محاصيل للتسويق والخدمات الزراعية: "تم إنشاء شركة محاصيل بهدف دعم المزارعين وأصحاب المزارع لتسويق منتجاتهم وللمساعدة في تنفيذ المبادرات الحكومية المتعلقة بالأمن الغذائي. وقد لعبنا هذا الدور بنجاح من خلال إجراءات عديدة مثل توزيع صناديق خاصة على المزارعين مجاناً لنقل محاصيلهم بصورة آمنة من المزارع إلى الأسواق والمخازن، مما أدى إلى تقليل نسبة التلف بشكل كبير. كما قمنا بتخصيص مبنى بسعة استيعابية من ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ طن لاستقبال المحاصيل وتخزينها مؤقتاً لحين نقلها إلى الأسواق".

من منظور السلامة، وهو أمر مهم بشكل خاص في الظروف الحالية، يتم تعقيم

# الأسمة العربية

## النشرة الإقتصادية الاسبوعية Weekly Market Review

العلاقات العامة والإعلام



### Potash

Potash markets are surrounded by low expectations with limited demand in the key markets, as well as the negative indicators in Latin America. The attached graph indicates the average movement during the Q1 and Q2.

### البوتاس

تحاوط أسواق البوتاس توقعات الهبوط في ظل محدودية الطلب بالأسواق الرئيسية، مع ظهور مؤشرات سلبية بأسواق أمريكا اللاتينية، يشير الرسم التوضيحي المرفق الي متوسط تحرك الأسعار خلال الربع الأول والثاني.